

دور منصات التعاون الرقمي في تحسين أداء فرق المشاريع في الشركات السعودية

اسم الطالبة/

معدية احمد يحي جربي

الرقم الجامعي

222000433

مشروع تخرج - 1

كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبدالرحيم نادر

عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

2026م

جدول المحتويات

1.	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....	3
1.1.	المقدمة.....	4
1.2.	مشكلة الدراسة.....	6
1.2.1.	فجوات على المستوى النظري:.....	6
1.2.2.	فجوات على المستوى التطبيقي:.....	7
1.3.	أهمية الدراسة.....	8
1.3.1.	على المستوى النظري:.....	8
1.3.2.	على المستوى التطبيقي:.....	8
1.4.	أسئلة الدراسة:.....	9
1.5.	أهداف الدراسة:.....	9
1.6.	فرضيات الدراسة:.....	10
1.7.	نموذج الدراسة:.....	11
1.8.	منهجية الدراسة.....	11
1.9.	الدراسة الميدانية:.....	12
1.10.	مخطط المشروع المقترح:.....	14
2.	الفصل الثاني: الدراسات السابقة.....	16
2.1.	المقدمة:.....	17
2.2.	المتغيرات المستقلة:.....	19
2.3.	المتغير التابع:.....	21
2.4.	العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع:.....	21
2.5.	الخاتمة:.....	23

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولاً رقمياً متسارعاً فرض واقعاً جديداً على بيئة الأعمال، وأعاد تشكيل أساليب الإدارة والتواصل والتنسيق داخل المؤسسات بمختلف أنواعها. وقد أصبحت التقنيات الرقمية أحد المرتكزات الأساسية التي تعتمد عليها المنظمات لتحقيق الكفاءة التشغيلية وتعزيز قدرتها التنافسية، لا سيما في ظل التطورات المتلاحقة في تقنيات الاتصال والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة. وأمام هذه التحولات، لم يعد نجاح المؤسسات يعتمد فقط على امتلاك الموارد المادية أو البشرية، بل أصبح مرتبطاً بقدرتها على توظيف الأدوات الرقمية الحديثة في إدارة العمليات اليومية، وتحقيق التكامل بين الأفراد والفرق المختلفة، بما يضمن سرعة الإنجاز وجودة الأداء واستدامة التطوير المؤسسي.

وتشكل إدارة المشاريع من أكثر المجالات التي تأثرت بالتحول الرقمي، إذ تعتمد بطبيعتها على التنسيق المستمر بين عدد كبير من الأفراد ذوي التخصصات المختلفة، والعمل ضمن جداول زمنية محددة وأهداف استراتيجية واضحة. ومع تزايد تعقيد المشاريع وتعدد أصحاب المصلحة وتوزيع فرق العمل جغرافياً، برزت الحاجة إلى أدوات تقنية قادرة على تسهيل التواصل، وتبادل المعلومات بصورة فورية، وإدارة المهام والموارد بكفاءة عالية. ومن هنا ظهرت منصات التعاون الرقمي باعتبارها أحد أهم الابتكارات الإدارية التي أسهمت في إحداث نقلة نوعية في أساليب إدارة فرق المشاريع، من خلال توفير بيئة عمل رقمية متكاملة تسمح بمشاركة الوثائق، وتتبع تقدم الأعمال، وإدارة الاجتماعات الافتراضية، وتوزيع المسؤوليات، وتعزيز الشفافية في تنفيذ المهام.

وقد أسهمت منصات التعاون الرقمي في تغيير مفهوم العمل الجماعي من النمط التقليدي القائم على الاجتماعات المباشرة والتواصل الورقي إلى بيئة رقمية تفاعلية تعتمد على الاتصال المستمر وتبادل المعرفة في الوقت الحقيقي. وأصبحت هذه المنصات تمثل عنصراً رئيساً في دعم فرق المشاريع، خصوصاً في ظل انتشار أنماط العمل المرن والعمل عن بُعد، وما صاحبها من تحديات تتعلق بالحفاظ على جودة التواصل واستمرارية التنسيق بين أعضاء الفريق. كما ساعدت هذه المنصات في تقليل الفجوات الزمنية والمكانية، وتحسين تدفق المعلومات، وتقليل الأخطاء الناتجة عن ضعف الاتصال أو تأخر نقل البيانات، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على مستوى الأداء والإنتاجية وسرعة اتخاذ القرارات.

ويُقصد بمنصات التعاون الرقمي مجموعة التطبيقات والأنظمة الإلكترونية التي تتيح للأفراد والفرق العمل بصورة تشاركية داخل بيئة رقمية موحدة، بحيث تشمل وظائف متعددة مثل إدارة المشاريع، وجدولة المهام، والتواصل الفوري، والاجتماعات الافتراضية، وإدارة الوثائق، ومتابعة مؤشرات الأداء، وتبادل الملفات والمعلومات بصورة آمنة ومنظمة. وقد أصبحت هذه المنصات جزءاً لا يتجزأ من البنية الرقمية الحديثة للمؤسسات، حيث تعتمد عليها الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة في إدارة عملياتها اليومية وتحقيق التكامل بين مختلف الإدارات والوحدات التنظيمية، الأمر الذي يجعلها أداة استراتيجية تساهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتحسين جودة المخرجات.

يشكل أداء فرق المشاريع من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها المؤسسات في تقييم نجاحها، إذ يعكس قدرة الفريق على تنفيذ المهام الموكلة إليه وفق معايير الجودة والكفاءة والوقت والتكلفة المحددة. ولا يقتصر الأداء على تحقيق النتائج النهائية للمشروع، بل يشمل كذلك جودة التنسيق بين أعضاء الفريق، ومستوى التعاون، وسرعة الاستجابة للمشكلات، والقدرة على الابتكار، وإدارة المعرفة، وتحقيق الرضا الوظيفي، والالتزام بالأهداف المشتركة. ولذلك فإن تحسين أداء فرق المشاريع يمثل هدفاً استراتيجياً تسعى إليه المؤسسات من خلال تبني أفضل الممارسات الإدارية والتقنية التي تساهم في تعزيز كفاءة العمل الجماعي وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

وفي المملكة العربية السعودية، شهدت السنوات الأخيرة توسعاً كبيراً في تبني التحول الرقمي على مستوى القطاعين العام والخاص، انسجاماً مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 التي جعلت التحول الرقمي أحد المحاور الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الاقتصاد الرقمي، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي. وقد دفعت هذه الرؤية الشركات السعودية إلى الاستثمار بصورة متزايدة في البنية التحتية الرقمية، وتطبيق أحدث تقنيات إدارة المشاريع والتواصل المؤسسي، بما في ذلك منصات التعاون الرقمي التي أصبحت من الأدوات الأساسية في إدارة الأعمال اليومية، خاصة في الشركات التي تعتمد على فرق مشاريع متعددة التخصصات أو التي تدير مشاريع ضخمة تتطلب تنسيقاً عالي المستوى بين مختلف الأطراف.

ورغم الانتشار الواسع لمنصات التعاون الرقمي داخل الشركات السعودية، إلا أن درجة الاستفادة الفعلية منها قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى تبعاً لمستوى النضج الرقمي، وثقافة المنظمة، وكفاءة العاملين في استخدام التقنيات الحديثة، ومدى تكامل هذه المنصات مع الأنظمة الإدارية الأخرى. كما أن نجاح هذه المنصات لا يعتمد على الجانب التقني فقط، وإنما يرتبط أيضاً

بوجود بيئة تنظيمية داعمة، وقيادة مؤمنة بالتحول الرقمي، وسياسات واضحة لإدارة المعرفة والتواصل، وبرامج تدريبية مستمرة تساعد العاملين على استثمار الإمكانيات المتاحة لهذه المنصات بالشكل الأمثل.

تبرز أهمية دراسة دور منصات التعاون الرقمي في تحسين أداء فرق المشاريع في الشركات السعودية، لما لهذا الموضوع من أبعاد علمية وعملية تتعلق بتطوير الأداء المؤسسي وتعزيز فعالية فرق العمل في بيئة الأعمال الحديثة. ففهم طبيعة العلاقة بين استخدام منصات التعاون الرقمي ومستوى أداء فرق المشاريع يسهم في تقديم إطار علمي يساعد الإدارات العليا على اتخاذ قرارات أكثر فاعلية بشأن الاستثمار في التقنيات الرقمية، كما يوفر أساساً معرفياً لتطوير السياسات التنظيمية التي تعزز العمل التعاوني وترفع من كفاءة تنفيذ المشاريع، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية نحو بناء مؤسسات أكثر مرونة وابتكاراً وقدرة على المنافسة في الاقتصاد الرقمي العالمي.

تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذا الموضوع من خلال تناول الإطار المفاهيمي والنظري المرتبط بمنصات التعاون الرقمي وأداء فرق المشاريع، وتحليل طبيعة العلاقة بينهما في بيئة الشركات السعودية، بما يسهم في إثراء الأدبيات العلمية في هذا المجال، وتقديم نتائج وتوصيات يمكن أن تدعم صناع القرار ومديري المشاريع في تعزيز كفاءة فرق العمل وتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية والجودة والابتكار، بما يواكب متطلبات التحول الرقمي والتطورات المتسارعة في بيئة الأعمال المعاصرة.

1.2. مشكلة الدراسة

1.2.1. فجوات على المستوى النظري:

على الرغم من تزايد الأدبيات العلمية التي تناولت التحول الرقمي، وإدارة المشاريع، ومنصات التعاون الرقمي، إلا أن معظم الدراسات السابقة ركزت على تحليل كل متغير بصورة منفصلة، أو تناولت العلاقة بين التكنولوجيا والأداء المؤسسي بشكل عام، دون التعمق في دراسة الدور الذي تؤديه منصات التعاون الرقمي تحديداً في تحسين أداء فرق المشاريع داخل الشركات. كما أن عدداً من الدراسات انصب اهتمامه على الجوانب التقنية لهذه المنصات، مثل خصائصها الفنية أو معايير اختيارها،

في حين لم يحظ الجانب الإداري والسلوكي المتعلق بتأثيرها في التعاون، وتبادل المعرفة، والتنسيق، وسرعة اتخاذ القرار، ومستوى الأداء الجماعي بالقدر الكافي من الدراسة والتحليل.

وتتمثل إحدى الفجوات النظرية كذلك في محدودية الدراسات العربية، وبصفة خاصة الدراسات التي تناولت البيئة السعودية، حيث يلاحظ وجود اعتماد كبير على نتائج الدراسات الأجنبية التي أجريت في بيئات تنظيمية وثقافية تختلف عن البيئة السعودية من حيث الأنظمة الإدارية، ومستوى التحول الرقمي، وثقافة العمل، وهيكل فرق المشاريع. كما أن الأدبيات الحالية لا تزال بحاجة إلى بناء إطار نظري أكثر تكاملاً يفسر طبيعة العلاقة بين منصات التعاون الرقمي وأداء فرق المشاريع، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص التنظيمية التي تميز الشركات السعودية، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى الإسهام فيه من خلال سد هذه الفجوات وتقديم معالجة علمية أكثر شمولاً لهذا الموضوع.

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي:

على المستوى التطبيقي، تشير الممارسات المؤسسية إلى أن العديد من الشركات السعودية استثمرت في تطبيق منصات التعاون الرقمي ضمن برامج التحول الرقمي، إلا أن هذا التوسع في الاستخدام لم يصاحبه دائماً تقييم علمي دقيق لمدى تأثير هذه المنصات في تحسين أداء فرق المشاريع. فما زالت بعض المؤسسات تعتمد على مؤشرات عامة لقياس نجاح التحول الرقمي، دون وجود أدوات واضحة لقياس انعكاس استخدام منصات التعاون الرقمي على مؤشرات أداء الفرق، مثل جودة الإنجاز، وسرعة تنفيذ المهام، وكفاءة التواصل، ومستوى التنسيق بين أعضاء الفريق، والقدرة على إدارة التحديات والمخاطر أثناء تنفيذ المشاريع.

كما تتمثل الفجوة التطبيقية في الحاجة إلى نتائج ميدانية حديثة تعكس واقع الشركات السعودية في ظل التوسع الكبير في تطبيقات العمل الرقمي، خاصة بعد التحولات التي شهدتها بيئة الأعمال نحو العمل المرن والعمل عن بُعد. إذ تحتاج القيادات الإدارية ومديرو المشاريع إلى أدلة علمية تستند إلى بيانات واقعية تساعد في اتخاذ قرارات أكثر فاعلية بشأن اختيار منصات التعاون الرقمي، وآليات توظيفها، وتطوير سياسات التدريب والدعم الفني، بما يحقق أقصى استفادة ممكنة منها. ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم نتائج تطبيقية يمكن الاستفادة منها في تطوير الممارسات الإدارية، وتحسين كفاءة فرق المشاريع، وتعزيز نجاح المشاريع داخل الشركات السعودية.

1.3. أهمية الدراسة

1.3.1. على المستوى النظري:

تنبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة من تناولها أحد الموضوعات الحديثة التي تحظى باهتمام متزايد في أدبيات الإدارة المعاصرة، وهو دور منصات التعاون الرقمي في تحسين أداء فرق المشاريع، في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي تشهدها منظمات الأعمال. وتسهم الدراسة في إثراء المعرفة العلمية من خلال توضيح المفاهيم المرتبطة بمتغيرات الدراسة، وتحليل الأبعاد النظرية التي تفسر العلاقة بينهما، وربطها بالاتجاهات الحديثة في إدارة المشاريع وإدارة المعرفة والتحول الرقمي. كما تقدم الدراسة إطاراً نظرياً متكاملًا يمكن أن يشكل مرجعاً للباحثين والدارسين الراغبين في إجراء دراسات مستقبلية تتناول الموضوع ذاته أو موضوعات ذات صلة، فضلًا عن إسهامها في تقليص الفجوة المعرفية الناتجة عن محدودية الدراسات العربية التي تناولت هذه العلاقة في البيئة السعودية، الأمر الذي يعزز القيمة الأكاديمية للدراسة ويضيف بعدًا علميًا جديدًا للأدبيات الإدارية العربية.

1.3.2. على المستوى التطبيقي:

تكتسب الدراسة أهمية تطبيقية كبيرة من خلال ما يمكن أن تقدمه من نتائج وتوصيات عملية تساعد الشركات السعودية على تعظيم الاستفادة من منصات التعاون الرقمي في إدارة فرق المشاريع وتحسين أدائها. فمن المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة في دعم متخذي القرار والقيادات الإدارية ومديري المشاريع في تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة باستخدام المنصات الرقمية، وتعزيز ثقافة العمل التعاوني، وتحسين آليات التواصل وتبادل المعرفة بين أعضاء الفرق، بما ينعكس على رفع الإنتاجية وجودة تنفيذ المشاريع وتقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بها. كما توفر الدراسة مؤشرات عملية يمكن الاستفادة منها في تصميم برامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين في استخدام منصات التعاون الرقمي، وتطوير استراتيجيات التحول الرقمي داخل الشركات السعودية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ويعزز قدرة المؤسسات على تحقيق التميز المؤسسي والاستدامة والقدرة التنافسية في بيئة أعمال تعتمد بصورة متزايدة على الحلول الرقمية.

1.4. أسئلة الدراسة:

التساؤل الرئيسي للدراسة

ما دور منصات التعاون الرقمي في تحسين أداء فرق المشاريع في الشركات السعودية؟

الأسئلة الفرعية

1. ما مستوى استخدام منصات التعاون الرقمي في الشركات السعودية؟
2. ما مستوى أداء فرق المشاريع في الشركات السعودية؟
3. ما أثر منصات التعاون الرقمي في تحسين التواصل والتنسيق بين أعضاء فرق المشاريع في الشركات السعودية؟
4. ما أثر منصات التعاون الرقمي في رفع كفاءة إنجاز المهام واتخاذ القرارات داخل فرق المشاريع في الشركات السعودية؟
5. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام منصات التعاون الرقمي وتحسين أداء فرق المشاريع في الشركات السعودية؟

1.5. أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي للدراسة

التعرف على دور منصات التعاون الرقمي في تحسين أداء فرق المشاريع في الشركات السعودية.

الأهداف الفرعية

1. قياس مستوى استخدام منصات التعاون الرقمي في الشركات السعودية .
2. التعرف على مستوى أداء فرق المشاريع في الشركات السعودية .
3. تحليل أثر منصات التعاون الرقمي في تعزيز التواصل والتنسيق بين أعضاء فرق المشاريع .
4. بيان أثر منصات التعاون الرقمي في تحسين كفاءة إنجاز المهام وسرعة اتخاذ القرارات داخل فرق المشاريع .
5. اختبار طبيعة العلاقة بين منصات التعاون الرقمي وتحسين أداء فرق المشاريع في الشركات السعودية .

1.6. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية للدراسة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين منصات التعاون الرقمي وتحسين أداء فرق المشاريع في الشركات السعودية.

الفرضيات الفرعية

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام منصات التعاون الرقمي وتحسين مستوى التواصل بين أعضاء فرق

المشاريع في الشركات السعودية.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام منصات التعاون الرقمي وتعزيز التنسيق بين أعضاء فرق المشاريع في

الشركات السعودية.

3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام منصات التعاون الرقمي ورفع كفاءة إنجاز المهام داخل فرق المشاريع

في الشركات السعودية.

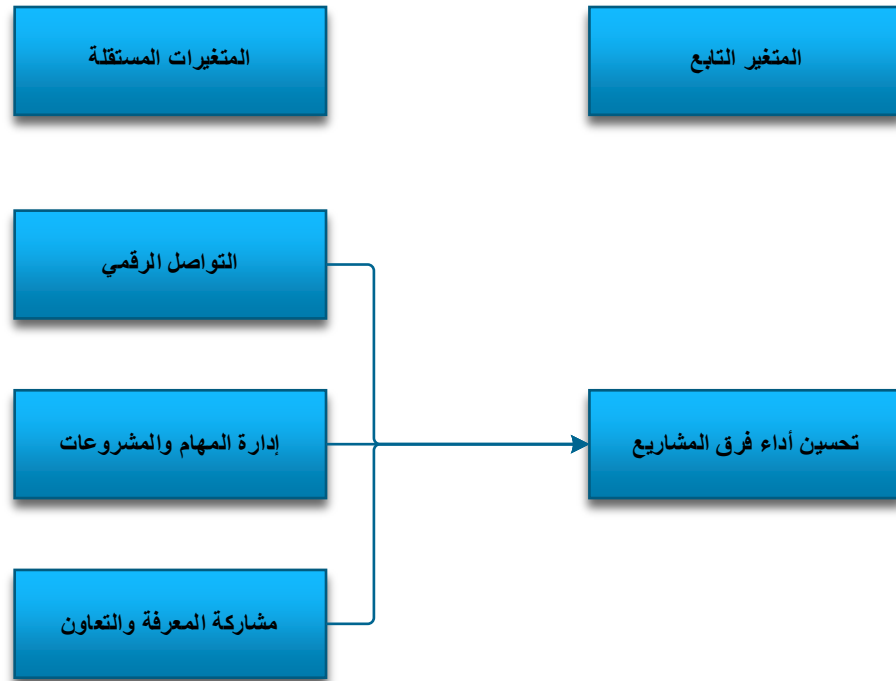
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام منصات التعاون الرقمي وتحسين سرعة ودقة اتخاذ القرارات في فرق

المشاريع بالشركات السعودية.

5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستخدام الفعال لمنصات التعاون الرقمي والارتقاء بالمستوى العام لأداء فرق

المشاريع في الشركات السعودية.

1.7. نموذج الدارسة:



المصدر: إعداد الباحث

1.8. منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهجية الكمية (Quantitative Research Methodology) بوصفها المنهجية الأكثر ملاءمة لطبيعة الدراسة وأهدافها، وذلك لكونها تركز على جمع البيانات الرقمية وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية، بهدف التوصل إلى نتائج علمية دقيقة يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة. وتتميز المنهجية الكمية بقدرتها على قياس العلاقات بين المتغيرات، واختبار الفرضيات بصورة موضوعية، وتحديد حجم التأثير الذي يمارسه المتغير المستقل في المتغير التابع، وهو ما يتوافق مع طبيعة هذه الدراسة التي تسعى إلى التعرف على دور منصات التعاون الرقمي في تحسين أداء فرق المشاريع في الشركات السعودية.

وتستند المنهجية الكمية إلى مبادئ القياس العلمي التي تعتمد على تحويل الظواهر الإدارية إلى مؤشرات قابلة للقياس الكمي، بما يسمح باستخدام النماذج الإحصائية في تحليل البيانات واستخلاص النتائج. ومن هذا المنطلق، فإن الدراسة لا تقتصر على الوصف النظري لمتغيراتها، وإنما تهدف إلى قياس درجة استخدام منصات التعاون الرقمي داخل الشركات السعودية، ومستوى أداء فرق المشاريع، وتحليل طبيعة العلاقة الإحصائية بينهما، بما يساهم في الوصول إلى نتائج دقيقة تدعم الأدبيات العلمية وتساعد متخذي القرار في تطوير ممارساتهم الإدارية.

كما تمتاز المنهجية الكمية بدرجة عالية من الموضوعية، إذ تعتمد على أدوات قياس موحدة يتم تطبيقها على جميع أفراد العينة بنفس الأسلوب، مما يقلل من التحيز الشخصي ويزيد من موثوقية النتائج. وتوفر هذه المنهجية إمكانية استخدام مجموعة واسعة من الأساليب الإحصائية، مثل الإحصاءات الوصفية، وتحليل الارتباط، وتحليل الانحدار، واختبارات الفروق، بما يساعد في تفسير العلاقات بين المتغيرات بصورة علمية دقيقة. ولذلك تُعد المنهجية الكمية من أكثر المناهج استخدامًا في الدراسات الإدارية المعاصرة، خاصة تلك التي تهدف إلى قياس أثر التقنيات الرقمية في الأداء المؤسسي.

وتتوافق المنهجية الكمية كذلك مع طبيعة البيئة التنظيمية للشركات السعودية التي تشهد توسعًا في تطبيق برامج التحول الرقمي، إذ توفر بيانات كمية يمكن الاستفادة منها في تقييم مستوى تبني منصات التعاون الرقمي وقياس انعكاسها على أداء فرق المشاريع. كما تساعد النتائج الكمية على تقديم مؤشرات واضحة لصناع القرار حول الجوانب التي تحتاج إلى تطوير، والعوامل التي تساهم في رفع كفاءة فرق العمل، الأمر الذي يجعل هذه المنهجية مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها بصورة علمية.

1.9. الدراسة الميدانية:

تمثل الدراسة الميدانية الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، حيث تهدف إلى جمع بيانات واقعية من مجتمع الدراسة من أجل التعرف على طبيعة العلاقة بين استخدام منصات التعاون الرقمي وتحسين أداء فرق المشاريع في الشركات السعودية. وتستند الدراسة الميدانية إلى تطبيق أداة علمية مناسبة لجمع البيانات من أفراد العينة المستهدفة، بما يتيح الحصول على معلومات دقيقة تعكس واقع الممارسات الإدارية داخل الشركات، وتوفر أساسًا علميًا لاختبار الفرضيات والإجابة عن أسئلة الدراسة.

واعتمدت الدراسة الميدانية على الاستبانة باعتبارها الأداة الرئيسة لجمع البيانات، نظرًا لما تتميز به من سهولة التطبيق، وإمكانية الوصول إلى عدد كبير من المبحوثين، فضلًا عن قدرتها على جمع بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي. وقد صُممت الاستبانة في ضوء الأدبيات العلمية والدراسات السابقة، بحيث تضمنت مجموعة من الفقرات التي تقيس أبعاد منصات التعاون الرقمي، والمتمثلة في التواصل الرقمي، وإدارة المهام والمشروعات، ومشاركة المعرفة والتعاون، بالإضافة إلى فقرات تقيس مستوى أداء فرق المشاريع. وتمت صياغة جميع الفقرات بلغة واضحة ومباشرة لضمان فهمها من قبل أفراد العينة وتحقيق أعلى درجة ممكنة من دقة الاستجابات.

ويتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بالشركات السعودية الذين يستخدمون منصات التعاون الرقمي في إدارة المشاريع أو يشاركون ضمن فرق المشاريع، وذلك لأنهم يمثلون الفئة الأكثر قدرة على تقييم واقع استخدام هذه المنصات وأثرها في الأداء. أما عينة الدراسة، فتُختار بطريقة علمية مناسبة تضمن تمثيل مختلف الفئات الوظيفية والتخصصات ذات العلاقة، بما يسهم في تعزيز إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

وبعد الانتهاء من جمع البيانات، تُراجع الاستبانات للتأكد من اكتمالها وصلاحيها للتحليل، ثم تُرمز البيانات وتُدخل إلى أحد البرامج الإحصائية المتخصصة لإجراء التحليلات اللازمة. وتشمل هذه التحليلات الإحصاءات الوصفية لوصف خصائص أفراد العينة ومستويات المتغيرات، واختبارات الصدق والثبات للتحقق من جودة أداة القياس، بالإضافة إلى استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضيات، مثل معاملات الارتباط وتحليل الانحدار وتحليل التباين وفقًا لطبيعة البيانات وأهداف الدراسة.

وتسهم الدراسة الميدانية في توفير أدلة علمية مستندة إلى بيانات واقعية حول مدى إسهام منصات التعاون الرقمي في تحسين أداء فرق المشاريع داخل الشركات السعودية، كما تساعد في الكشف عن جوانب القوة والقصور في ممارسات استخدام هذه المنصات، وتحديد أكثر الأبعاد تأثيرًا في رفع كفاءة فرق العمل. وبناءً على النتائج التي يتم التوصل إليها، يمكن تقديم توصيات عملية تدعم القيادات الإدارية وصناع القرار في تطوير استراتيجيات التحول الرقمي، وتعزيز الاستخدام الأمثل لمنصات التعاون الرقمي، بما يسهم في تحسين أداء المشاريع، ورفع الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية للشركات السعودية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

1.10. مخطط المشروع المقترح:

المرحلة	الأنشطة الرئيسية	الأهداف	المدة الزمنية	المخرجات المتوقعة
التحضير والتخطيط	مراجعة الأدبيات والمراجع العلمية	وضع خطة واضحة ومنهجية للدراسة	0.5 شهر	خطة بحثية مفصلة مع جدول زمني
	تحديد أدوات جمع البيانات	تصميم الاستبانة وأدوات القياس		أدوات جمع بيانات جاهزة للاستخدام
	التنسيق مع الجهات المشاركة	الحصول على الموافقات اللازمة		موافقات رسمية من المؤسسات المشاركة
جمع البيانات	توزيع الاستبانة على المشاركين	جمع بيانات ميدانية دقيقة وموثوقة	1 شهر	مجموعة بيانات مكتملة وصحيحة
	إجراء مقابلات مع خبراء مختارين	تعميق الفهم حول التحديات والفرص		ملاحظات ومعلومات نوعية داعمة
تحليل البيانات	تنظيف وترتيب البيانات	التأكد من جودة البيانات ودقتها	1 شهر	بيانات جاهزة للتحليل
	استخدام البرامج الإحصائية (SPSS) وغيرها	اختبار الفرضيات وتحليل العلاقات بين المتغيرات		نتائج إحصائية تدعم أو ترفض الفرضيات
	إعداد الرسوم البيانية والتقارير التحليلية	توضيح النتائج وتفسيرها		جداول ورسوم بيانية وتفسيرية مفصلة
إعداد التقرير النهائي	صياغة نتائج الدراسة والتوصيات	تقديم بحث متكامل وموثق	1 شهر	تقرير نهائي متكامل يشمل كافة أجزاء الدراسة
	مراجعة التقرير وتنقيحه	ضمان دقة وسلاسة المحتوى		تقرير معد للنشر أو العرض

عرض النتائج	تقديم العرض في مؤتمرات أو ورش عمل	نشر المعرفة والاستفادة العملية	0.5 شهر	عرض تقديمي شامل + ملاحظات وردود فعل من الجمهور
	مناقشة نتائج الدراسة مع الجهات المعنية	الحصول على تقييمات وملاحظات لتحسين البحث		مخرجات نقاشية تعزز من جودة البحث وتطبيقه المستقبلي

2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1. المقدمة:

يتناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة، والذي يُعد الركيزة الأساسية التي تُبنى عليها الدراسة العلمية، إذ يساهم في تقديم الأساس المفاهيمي والفكري الذي يوضح طبيعة موضوع الدراسة وأبعاده المختلفة، ويعزز فهم العلاقات التي تربط بين متغيراتها. وتبرز أهمية الإطار النظري في كونه يمثل المرجع العلمي الذي تستند إليه الدراسة في تفسير الظواهر محل البحث، وربطها بالنظريات الإدارية والاتجاهات الفكرية الحديثة، بما يساعد على بناء تصور علمي متكامل يمهد للدراسة الميدانية ويمنحها الأساس الذي تستند إليه في تفسير النتائج ومناقشتها. ومن هذا المنطلق، فإن هذا الفصل لا يقتصر على استعراض المفاهيم فقط، وإنما يهدف إلى بناء قاعدة معرفية متماسكة توضح التطور الفكري للموضوع، وتستعرض أبرز ما قدمته الأدبيات العلمية والدراسات السابقة، بما يعزز من قوة الدراسة ويزيد من موثوقية نتائجها.

ويكتسب هذا الفصل أهمية خاصة في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها بيئة الأعمال المعاصرة، والتي جعلت التقنيات الرقمية أحد المحركات الرئيسية لتطوير الأداء المؤسسي وتحسين كفاءة إدارة المشاريع. وقد أدى ذلك إلى تزايد الاهتمام الأكاديمي والمهني بدراسة العوامل المؤثرة في نجاح فرق المشاريع، والعناصر التي تساهم في رفع مستوى التعاون والإنتاجية داخل المؤسسات. ولذلك فإن استعراض المتغيرات التي تقوم عليها الدراسة من منظور علمي يساعد على توضيح أبعادها المختلفة، وبيان خصائصها، وأهميتها، والأسس النظرية التي تستند إليها، مع استعراض أبرز النماذج والمداخل الفكرية التي تناولتها الأدبيات الإدارية الحديثة، الأمر الذي يوفر إطاراً علمياً متيناً لفهم طبيعة الدراسة.

كما يهدف هذا الفصل إلى توضيح العلاقة العلمية بين متغيرات الدراسة من خلال تحليل الأدبيات ذات الصلة، وبيان كيفية تأثيرها في بعضها البعض وفقاً لما توصلت إليه الدراسات السابقة والنظريات الحديثة. ولن يقتصر الفصل على تقديم تعريفات أو مفاهيم عامة، بل سيتناول المتغيرات بصورة تحليلية متعمقة، مع توضيح أبعاد كل متغير، وخصائصه، وأهميته بالنسبة للمؤسسات المعاصرة، ثم الانتقال إلى مناقشة طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات، والأسس العلمية التي تفسر هذه العلاقة، بما يساهم في بناء نموذج نظري متكامل يدعم فرضيات الدراسة ويبرئ الأساس المناسب للدراسة التطبيقية.

وتنبع أهمية هذا الفصل أيضاً من كونه يمثل حلقة الوصل بين الجانب النظري والجانب الميداني للدراسة، حيث يساعد في تحويل المفاهيم النظرية إلى متغيرات قابلة للقياس، ويحدد الأبعاد التي سيتم الاعتماد عليها في بناء أداة الدراسة وتحليل

البيانات لاحقاً. كما يسهم في تفسير النتائج التي سيتم التوصل إليها في الدراسة الميدانية في ضوء الأدبيات العلمية، الأمر الذي يعزز من القيمة العلمية للدراسة ويجعل نتائجها أكثر دقة وموضوعية. وبالتالي، فإن هذا الفصل يشكل قاعدة معرفية ومنهجية ضرورية لفهم موضوع الدراسة بصورة شاملة، ويعد خطوة أساسية نحو تحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها وفق أسس علمية رصينة.

2.2. المتغيرات المستقلة:

المتغير المستقل الأول: التواصل الرقمي

يشكل التواصل الرقمي أحد أهم المرتكزات التي تقوم عليها منصات التعاون الرقمي، حيث يمثل الوسيلة الأساسية التي يتم من خلالها تبادل المعلومات والأفكار والقرارات بين أعضاء فرق المشاريع بصورة فورية ومنظمة. وقد أدى التطور الكبير في تقنيات الاتصال الرقمي إلى إحداث تحول جوهري في أساليب التواصل داخل المؤسسات، فلم يعد التواصل مقتصرًا على الاجتماعات التقليدية أو المراسلات الورقية، بل أصبح يعتمد على بيئات رقمية متكاملة تتيح الرسائل الفورية، والاجتماعات الافتراضية، والإشعارات المباشرة، ومشاركة الملفات، وإمكانية الوصول إلى المعلومات في أي وقت ومن أي مكان. ويؤدي ذلك إلى تعزيز سرعة تدفق المعلومات وتقليل الوقت اللازم لنقلها، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على سير العمل داخل فرق المشاريع.

كما يسهم التواصل الرقمي في تقليل المشكلات الناتجة عن سوء الفهم أو ضعف التنسيق بين أعضاء الفريق، إذ توفر المنصات الرقمية سجلات موثقة لجميع المراسلات والقرارات والمهام، مما يعزز الشفافية ويزيد من وضوح المسؤوليات بين العاملين. ويساعد هذا النوع من التواصل على سرعة معالجة المشكلات الطارئة، وتحسين مستوى الاستجابة للتغيرات التي قد تواجه المشروع، إضافة إلى تعزيز المشاركة الفاعلة لجميع أعضاء الفريق في مناقشة الأفكار واتخاذ القرارات. لذلك يعد التواصل الرقمي من أهم العوامل التي تؤثر في نجاح فرق المشاريع، لأنه يمثل الأساس الذي تُبنى عليه عمليات التعاون والتنسيق وتحقيق الأهداف المشتركة.

المتغير المستقل الثاني: إدارة المهام والمشروعات

تمثل إدارة المهام والمشروعات أحد الأبعاد الرئيسة التي توفرها منصات التعاون الرقمي، حيث تتيح هذه المنصات إمكانات متقدمة لتنظيم الأعمال، وتوزيع المسؤوليات، وجدولة الأنشطة، ومتابعة مراحل تنفيذ المشروع بصورة لحظية. ويساعد ذلك المديرين وأعضاء الفرق على معرفة المهام المطلوبة، والأولويات الزمنية، ونسب الإنجاز، والموارد المستخدمة، مما يقلل من احتمالية حدوث التأخير أو ازدواجية الجهود، ويعزز كفاءة استخدام الوقت والإمكانات المتاحة.

وتوفر المنصات الرقمية كذلك أدوات تساعد في مراقبة تقدم المشروع من خلال لوحات متابعة ومؤشرات أداء وتقارير فورية، وهو ما يسهم في سرعة اكتشاف الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة قبل تفاقم المشكلات. كما تدعم هذه الأدوات عملية اتخاذ القرار من خلال توفير بيانات دقيقة ومحدثة بصورة مستمرة، مما يرفع من جودة التخطيط والتنفيذ والرقابة على مختلف مراحل المشروع. وبالتالي فإن كفاءة إدارة المهام باستخدام منصات التعاون الرقمي تعد من العوامل الأساسية التي تؤثر بصورة مباشرة في مستوى أداء فرق المشاريع وقدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.

المتغير المستقل الثالث: مشاركة المعرفة والتعاون

تشكل مشاركة المعرفة والتعاون من أهم الخصائص التي تميز منصات التعاون الرقمي، حيث تتيح بيئة عمل تشاركية تسمح لأعضاء فرق المشاريع بتبادل الخبرات والأفكار والوثائق والمعلومات بصورة مستمرة، بما يسهم في بناء قاعدة معرفية مشتركة يستفيد منها جميع أفراد الفريق. ويؤدي هذا التفاعل المستمر إلى تحسين جودة العمل الجماعي، وتقليل الاعتماد على المعرفة الفردية، وتعزيز التعلم التنظيمي، الأمر الذي يزيد من قدرة الفرق على الابتكار وإيجاد حلول فعالة للمشكلات التي قد تواجه تنفيذ المشاريع.

كما تسهم مشاركة المعرفة في تعزيز الثقة بين أعضاء الفريق، وتنمية روح العمل الجماعي، ورفع مستوى الالتزام بالأهداف المشتركة، إذ يشعر كل عضو بأنه جزء من منظومة متكاملة تعتمد على التعاون أكثر من الاعتماد على الأداء الفردي. وتساعد المنصات الرقمية كذلك في حفظ المعرفة المؤسسية وإتاحتها للعاملين الحاليين والجدد، مما يقلل من فقدان الخبرات ويضمن استمرارية التعلم داخل المؤسسة. ولذلك فإن تعزيز التعاون ومشاركة المعرفة يعد أحد المحاور الرئيسة التي تسهم في رفع كفاءة فرق المشاريع وتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية والإبداع وجودة الأداء.

2.3. المتغير التابع:

- تحسين أداء فرق المشاريع

يمثل تحسين أداء فرق المشاريع المتغير التابع في هذه الدراسة، ويقصد به قدرة فرق العمل على تنفيذ المهام والمسؤوليات الموكلة إلیها بكفاءة وفاعلية، مع تحقيق أهداف المشروع وفق معايير الجودة والوقت والتكلفة المحددة. ولا يقتصر الأداء على معدل الإنجاز فقط، بل يشمل كذلك جودة المخرجات، وكفاءة التنسيق بين أعضاء الفريق، وسرعة الاستجابة للمشكلات، ودقة اتخاذ القرارات، والقدرة على الابتكار، ومستوى الالتزام بالأهداف التنظيمية.

ويتأثر أداء فرق المشاريع بمجموعة من العوامل الإدارية والتقنية، ويأتي في مقدمتها مدى كفاءة استخدام منصات التعاون الرقمي، لما توفره من وسائل متطورة للتواصل، وإدارة المهام، وتبادل المعرفة، ومتابعة تنفيذ الأعمال بصورة لحظية. وعندما تتمكن المؤسسات من توظيف هذه المنصات بصورة فعالة، فإنها تحقق تحسناً ملحوظاً في إنتاجية الفرق، وتقليل الأخطاء، وتسريع إنجاز الأعمال، وتحسين جودة التنسيق بين مختلف التخصصات، وهو ما ينعكس في النهاية على نجاح المشاريع وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع:

تقوم الدراسة على افتراض وجود علاقة تأثير إيجابية بين منصات التعاون الرقمي ممثلة في أبعادها الثلاثة (التواصل الرقمي، وإدارة المهام والمشروعات، ومشاركة المعرفة والتعاون) وبين تحسين أداء فرق المشاريع في الشركات السعودية. فكلما ارتفع مستوى كفاءة التواصل الرقمي بين أعضاء الفريق، تحسنت سرعة تبادل المعلومات، وانخفضت أخطاء الاتصال، وتعزز التنسيق بين العاملين، مما يؤدي إلى رفع مستوى الأداء. كما أن الاستخدام الفعال لأدوات إدارة المهام والمشروعات يسهم في تنظيم سير العمل، ومتابعة الإنجاز، وتحسين استغلال الموارد، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على جودة تنفيذ المشاريع والالتزام بالجدول الزمنية. إضافة إلى ذلك، فإن مشاركة المعرفة والتعاون بين أعضاء الفريق تؤدي إلى تعزيز التعلم الجماعي، ودعم الابتكار، وتحسين القدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات بصورة أكثر كفاءة.

وبناءً على ذلك، فإن الدراسة تفترض أن التكامل بين هذه الأبعاد الثلاثة داخل منصات التعاون الرقمي يؤدي إلى تحسين الأداء الكلي لفرق المشاريع، من خلال رفع مستوى الإنتاجية، وتحسين جودة المخرجات، وتعزيز المرونة التنظيمية، وزيادة قدرة الفرق على تحقيق أهداف المشاريع بكفاءة وفاعلية، بما يتوافق مع متطلبات التحول الرقمي ومستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

2.5. الخاتمة:

تناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة من خلال عرض وتحليل متغيرات الدراسة بصورة علمية متكاملة، مع توضيح المفاهيم الرئيسية المرتبطة بها، واستعراض أبعادها وخصائصها، والأسس الفكرية والنظرية التي تستند إليها في الأدبيات الإدارية الحديثة. كما ركز الفصل على بيان طبيعة العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة، وتحليلها في ضوء ما قدمته الدراسات السابقة والنظريات العلمية، بما أسهم في بناء إطار نظري متماسك يوضح كيفية تفاعل هذه المتغيرات وتأثيرها في تحقيق أهداف الدراسة. وقد وفر ذلك أساساً معرفياً يساعد على فهم طبيعة المشكلة البحثية من منظور علمي، ويعزز القدرة على تفسير النتائج التي سيتم التوصل إليها في الجانب الميداني.

كما أسهم الفصل في إظهار أهمية دراسة العلاقة بين المتغيرات في ظل التحولات الرقمية التي تشهدها المؤسسات، موضحاً أن فهم هذه العلاقة يمثل خطوة ضرورية لتفسير الظواهر الإدارية بصورة أكثر دقة، ويساعد الباحثين ومتخذي القرار على إدراك العوامل التي تؤثر في الأداء المؤسسي ونجاح فرق المشاريع. ومن خلال التحليل النظري المتعمق، أصبح من الممكن تكوين تصور واضح عن الأسس العلمية التي تفسر العلاقات بين المتغيرات، وهو ما يدعم بناء الفرضيات وصياغة النموذج البحثي بصورة منطقية ومتسقة مع الأدبيات العلمية.

إن هذا الفصل قد أدى دوراً محورياً في تأسيس الدراسة من الناحية النظرية، إذ وفر الخلفية العلمية اللازمة لفهم موضوع البحث، وربط بين المفاهيم والنظريات ذات الصلة، وقدم تفسيراً علمياً للعلاقات بين المتغيرات دون الاقتصار على العرض الوصفي. كما أسهم في تحديد الأبعاد التي سيتم قياسها في الدراسة الميدانية، مما يعزز من دقة أداة الدراسة، ويرفع من جودة التحليل الإحصائي وتفسير نتائجه. وبذلك يمثل هذا الفصل قاعدة علمية راسخة ينتقل من خلالها الباحث إلى الجانب التطبيقي، مستنداً إلى إطار نظري متكامل يدعم الوصول إلى نتائج علمية موثوقة يمكن الاستفادة منها في تطوير الممارسات الإدارية داخل الشركات السعودية.

المراجع:

مراجع باللغة العربية

1. أبو النصر، مدحت محمد. (2021). *الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي*. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
2. إدريس، ثابت عبد الرحمن. (2020). *إدارة الأعمال الاستراتيجية: مفاهيم ونماذج تطبيقية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
3. السلي، علي. (2019). *إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية*. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.
4. العامري، صالح مهدي، والغالي، طاهر محسن. (2020). *الإدارة والأعمال*. (ط6). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
5. النجار، فريد راغب. (2018). *الإدارة الاستراتيجية والتميز المؤسسي*. القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع.

مراجع باللغة الإنجليزية

1. Bourne, L. (2016). *Stakeholder Relationship Management: A Maturity Model for Organisational Implementation* (2nd ed.). Routledge.
2. Daft, R. L. (2022). *Management* (14th ed.). Cengage Learning.
3. Kerzner, H. (2022). *Project Management: A Systems Approach to Planning, Scheduling, and Controlling* (13th ed.). Wiley.
4. Laudon, K. C., & Laudon, J. P. (2023). *Management Information Systems: Managing the Digital Firm* (18th ed.). Pearson.
5. Meredith, J. R., Shafer, S. M., & Mantel, S. J. (2022). *Project Management: A Strategic Managerial Approach* (11th ed.). Wiley.
6. O'Leary, D. E. (2020). *Enterprise Resource Planning Systems*. Cambridge University Press.
7. Robbins, S. P., & Coulter, M. (2021). *Management* (15th ed.). Pearson.

8. Schwalbe, K. (2021). *Information Technology Project Management* (9th ed.). Cengage Learning.
9. Turban, E., Pollard, C., & Wood, G. (2018). *Information Technology for Management: Driving Digital Transformation to Increase Local and Global Performance, Growth and Sustainability* (11th ed.). Wiley.
10. West, M. A. (2012). *Effective Teamwork: Practical Lessons from Organizational Research* (3rd ed.). BPS Blackwell.